بحث مجالات التعاون التجاري والاقتصادي بين اليمن وتونس

■ ،،صنعاء / سبأ

بحث رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة حسين الكبوس أمس مع السفير التونسي بصنعاء توفيق جابر مجالات التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين.

وجرى خلال اللقاء بحث المادة الثالثة من اتفاقية التعاون بين الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة وغرفة التجارة والصناعة لتونس التي تم التوقيع عليها عام ٢٠٠٩م.

و تنص المادة على إعداد شبكة تجارية للترويج للفرص التجارية والخدماتية المتوفرة في كلا البلدين بهدف التواصل التجاري والاستثماري وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

كما جرى مناقشة المادة الرابعة من الاتفاقية التي تنص على زيارات وفود الأعمال والبعثات التجارية والاقتصادية والمادة التاسعة التي تنص على أن يجتمع الطرفان بصفة دورية بالتناوب بين البلدين لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

وخلال اللقاء دعا السفير التونسي المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال اليمنيين إلى المشاركة في المعارض الاقتصادية التي تقام بتونس وإعداد قائمة المؤسسات اليمنية الحكومية والخاصة المهنية في المجال الطبي والشركات المستوردة للأدوية والمستلزمات الطبية وكذا الشركات اليمنية في مجال الطباعة والتغليف لزيارة تونس.

ولفت جابر إلى ضرورة الانتقال من التبادل التجاري إلى الشراكة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية في مختلف المجالات.

من جانبه رحب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة حسن الكبس بدعوة السفير للمشاركة في المعارض الاقتصادية والتجارية بتونس.

وأكد أهمية مشاركة رجال الأعمال اليمنيين والشركات الحكومية والخاصة في المجال الطبي واستيراد الأدوية وكذا مجال الطباعة والتغليف .. مشيرا ضرورة الخروج من التبادل التجارية إلى الشراكة والاستفادة من الخبرات وعمل مشاريع استثمارية مشتركة .

حضر اللقاء نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة محمد صلاح ومدير عام الغرفة التجارية محمد المهلا وسكرتير أول الشؤون الاقتصادية بالسفارة التونسية منذر رجب وعضوا مجلس إدارة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة محمد شارب وعبد الله الكبوس.

زيادة في عائدات الحكومة من الصادرات النفطية ب ٨٠٠ مليون دولار في ٢٠١١م

■ خاص/الثورة

كشفت إحصائية رسمية أن الحكومة حققت زيادة في عائداتها من الصادرات النفطية خلال العام المنصرم ٢٠١١م بنحو ٨٠٠ مليون دولار.

وبينت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي ارتفاع قيمة حصة الحكومة من الصادرات النفطية خلال الفترة يناير- ديسمبر٢٠١١م إلى ٣ مليارات و٥٠١ مليون دولار وذلك من مليارين و٦٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٠م.

وأوضحت أن الزيادة في عائدات الحكومة من قيمة حصتها من الصادرات النفطية يرجع إلى ارتفاع متوسط سعر النفط خلال عام ٢٠١١م إلى ١١١ دولاراً مقارنة مع ٧٩,٨ دولار في ٢٠١٠م.

ولفتت إلى أن حصة الحكومة من الكمية المصدرة شهدت انخفاضا طفيفا ،حيث وصلت إلى ٣١ مليون برميل مقابل ٣٣ مليون برميل خلال نفس الفترة.

ويعتبر النفط من أهم مصادر النقد الأجنبي لليمن ،فضلا عن أنه يعتبر قطاعاً اقتصادياً هاماً حيث يسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

مناقشة تداعيات الاصطياد الجائر للثروة السمكية بالمهرة

■ المهرة - سبأ

ناقش اجتماع بمحافظة المهرة أمس، برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي سالم عبدالله نيمر، تداعيات الاصطياد الجائر للثروة السمكية بالوسائل المحرمة في سواحل المهرة.

واستعرض الاجتماع الذي ضم مدير عام مكتب فرع وزارة الثروة السمكية بالمحافظة شملان سعد شملان ورؤساء الجمعيات السمكية والشخصيات الاجتماعية بمديرية الغيضة ما تلحقه تلك الوسائل المخالفة للاصطياد من أضرار بالمخزون السمكي في سواحل المهرة. ودعا نيمر إلى الوقوف صفا واحد ضد هذه الوسائل المهدرة للثروة السمكية والتي تلحق أضرار كبيرة على الصيادين وتزايدت حدتها في الآونة الأخيرة.

من جانبه أشار مدير عام مكتب الثروة السمكية بالمحافظة شملان سعد شملان إلى أن عملية الاصطياد بالشرطوانات تسببت باختفاء العديد من أنواع الأسماك بسبب عشوائية الاصطياد.

وبين أن سواحل المهرة كانت تنتج سنويا الف طن من اسماك الشروخ الصخري تدنت إلى عشرين طناً فيما كانت تنتج خمسة عشر الف طن من الحمار وتدنت نسبة الإنتاج خلال العام الماضي إلى الف طن بسبب عملية الاصطياد العشوائية والطرق الخاطئة للاصطياد.

اليوم.. حلقة نقاش حول أولويات الحكومة في مواجهة عجز الموازنة

■ ،،الثورة/عبده الاكوع

يقيم مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية صباح اليوم الأربعاء حلقة نقاشية تتناول أولويات الحكومة في مواجهة العجز المتوقع في الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠١٢م والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عليه خلال الأعوام الثلاثة الماضية وكذا العجز المتوقع للموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠١٢ -٢٠١٥م لتقديم مقترحات إزاءها للحكومة.

وأوضح الدكتور حفظ الله الأحمدي نائب المدير التنفيذي للمركز في تصريح لـ الثورة: أن هذه الحلقة تأتي تنفيذاً لعدة فعاليات سينظمها برنامج الدراسات الاقتصادية بالمركز مطلع الشهر القادم، يستعرض فيها دور المنشآت الصغيرة والأصغر في معالجة الفقر والبطالة بين الشباب خصوصاً الفئة العمرية ١٨- ٣٣ عاماً كحل من الحلول الاقتصادية لهاتين المشكلتين، كما سيناقش الفرص الاستثمارية المتاحة في المحميات الطبيعية وشروط الاستثمار فيها ومواقعها والمعوقات التي تقف أمام تحقيق المزيد منها للخروج بمقترحات وتوصيات تخدم صانع القرار وتساهم في رفع المستوى المعيشي لسكانها من خلال توفير عدد كبير من فرص العمل وبما لا يضر بالبيئة.

تفريغ ٧١ ألفاً و٧٨٣ طناً من المشتقات النفطية بميناءي الحديدة والمخا

■ ،،الحديدة/سبأ

أفرغت تسع سفن وناقلات في ميناءي الحديدة والمخا خلال الأيام الثلاثة الماضية ٧١ الفاً و٧٨٣ طناً من المشتقات النفطية والكلينكر وزيوت المحركات والحاويات.

وأوضح تقرير ملاحي صادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية أن ثلاث سفن أفرغت في ميناء الحديدة ٢٥ ألفاً و١٦ طناً من الكليكنر وألفاً و١٥١ حاوية، فيما أفرغت خمس ناقلات ٤ آلاف و٨٥٣ طناً من المازوت و٣ آلاف و٥٥٦ طناً من الجيت و٤ آلاف و١٤ طناً من البترول و٣٢ الفاً و٥٥٠ طناً من الديزل.

وأشار التقرير إلى أن سفينة واحدة أفرغت في ميناء المخا ألفاً و٧٩٤ طناً من زيوت المحركات.

تعريف ٦٠ مشاركا حول برنامج تمويل وإدارة المشاريع الصغيرة بعدن

■ ،، عدن/سبأ

عقدت بعدن أمس ورشة عمل خاصة ببرنامج تمويل طموح الشباب نظمتها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ضمن مشاريع برنامج طموحي بالتعاون مع مؤسسة عدن للتمويل الأصغر بمشاركة ٦٠ شاب وشابة.

ناقشت الورشة عدد من المواضيع المتعلقة ببرنامج تمويل المشاريع الصغيرة وكيفية إقامتها بهدف تعريفهم بالأسس المتبعة لضمان نجاح مشاريعه.

وفي الورشة قدم منسق برنامج تمويل طموح الشباب صابر حمادي والمدير التنفيذي في مؤسسة عدن للتمويل الأصغر رنا السلامي شرحاً مفصلاً عن ما يتضمنه مشروع برنامج تمويل طموح الشباب وأهدافه للمساهمة في رفع كفاءتهم والاهتمام بمشاريعهم..

مشيرين إلى أهمية بناء قدرات ومهارات الشباب بهدف خلق فرص عمل لهم ودخولهم إلى سوق العمل والمنافسة فيما بينهم من خلال إقامة المشاريع الصغيرة لمساعدتهم في تحسين مستواهم المعيشي.

وأكد المشاركون في الورشة ضرورة توسيع نطاق التمويل والخدمات المالية للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٥ - ٣٥) عام وتنوع مشاريعهم للخروج من الإطار التقليدي ..منوهين بدور مؤسسة عدن للتمويل الأصغر ومساهمتها في تنفيذ المشاريع وخلق تنافس بين الشباب وتقديم خدماتها المالية وتطوير الأعمال في المجالات التجارية والصناعية والزراعية والخدمية التي يتم تمويلها عبر فروعها في المحافظة.

عندما تفصّل القوانين السيادية حسب الطلب (١٤ - ١٦)

المادة « ١٨٣ » من قرار وزير المالية رقم « ٥٠٨ » لسنة ٢٠١٠م

جمال عبدالحميد عبدالمغني

□ إذا لم نبدأ من الآن فمتى سنبدأ، رئيس الجمهورية وحكومته بحاجة إلى استغلال كل لحظة، وبناء اليمن مسؤوليتنا جميعاً رئيساً وحكومة وشعباً، وتذكروا أن مهاتير محمد عندما استلم السلطة في ماليزيا بدأ في اليوم الثاني بإصدار قانون يضيف ساعة واحدة إلى بداية يوم العمل، فلا تبخلوا أيها اليمنيون الشرفاء على الوطن العظيم، ومدوا يد العون والمساعدة لرئيسنا وحكومته حتى نعوض ما فاتنا ونلحق بركب الحضارة.

■ ،، في هذه التناولة سنناقش المادة «١٨٣» من قرار وزير المالية رقم «٥٠٨» لسنة ٢٠١٠م المفسر للقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م وذلك لعدم وجود نص في القانون يعالج موضوعها ولا أدري لماذا لم يدرجوها في القانون بالرغم من أهميتها التي تفوق بكثير المادة التي تحدثت عن عقوبة الموظف الذي يدخل المنشأة بدون تكليف أو خارج الدوام والتي ناقشناها في الحلقة السابقة ولأهمية المقارنة ناقشنا هذه المادة اللائحية وقدمناها على مواد قانونية..

نصت المادة «١٨٣» من القرار الوزاري في الفقرة على تحديد أتعاب الموظفين المناط بهم تمثيل المصلحة أمام القضاء فبدأت الأتعاب بنسبة ٥٪ إذا كان المبلغ المحكوم به لصالح المصلحة لا يزيد عن ٢٠مليون ريال وانتهت هذه النسب بـ٠,٥٪ إذا كان المبلغ المحكوم به لصالح المصلحة يزيد عن مليار وبحيث لا تقل الأتعاب عن ٧,٥٪ مليون ريال. أما الفقرة «ب» فقد منحت رئيس المصلحة حق تقدير الأتعاب لهؤلاء الموظفين في حالة خسارة القضايا وصدور الأحكام ضد المصلحة، والفقرة «ج» حملت المصلحة المصاريف القضائية بحسب الوثائق المقدمة. أما الفقرة «د» وهي الأهم فقد نصت على ما يلي:

في حالة التحقق أن خسارة القضية كان بسبب قصور أو إهمال أو عدم جدية الشخص المكلف بالقضية أو تواطئه مع الخصم فلرئيس المصلحة الحق في إحالة الشخص المتسبب إلى المجلس التأديبي أو إلى النيابة حسب الأحوال بتهمة التقصير أو الإهمال أو بتهمة التواطؤ أو خيانة الأمانة ويعتبر التخلف عن حضور الجلسات وعدم الجدية في متابعة القضية من القرائن التي يستدل بها على ذلك ويتم إثباتها من واقع الحكم الصادر من المحكمة في ذات القضية ..

كما يلاحظ القارئ الكريم والمهتم بالشأن القانوني والاقتصادي أن المادة اللائحية منحت حوافز جيدة في فقرتها الأولى «أ» حيث منحت المحامي «الموظف» أتعاباً مقابل جهوده وتحقيقه انتصار على الخصم «المكلف المتهرب أو المتحايل على المال العام » وهذه النسبة البسيطة ستعيد لخزينة الدولة مبالغ كبيرة.

إذا لا يوجد اعتراض عليها والمفروض أن تحدد حوافز في كل القوانين وخصوصاً منها الإيرادية لأن النسبة البسيطة ستحمي حق الخزينة من الضياع وهي مبالغ كبيرة جداً وستحمي الموظف من شرور نفسه الامارة بالسوء، فبدلاً من مقايضة التاجر المتهرب للموظف المحروم أو ضعيف النفس ليغض النظر أو التستر عليه لإهدار ٩٠٪ أو ٩٥٪ من مستحقات الدولة مقابل حصوله على ٥٪ أو ١٠٪ من هذه المستحقات الأجدر بالدولة أن تمنح هذا الحافز لهذا الموظف لتحصينه من إغراءات المتهربين وستكون الدولة هي الرابحة إذ أنها ستحافظ على حقها وستضيف إلى هذا الحق غرامة تزيد على هذا الحق الذي كاد أن يضيع وتخصص من هذه الغرامة حوافز للعاملين على التحصيل والمحاسبة .

وتقدم للموظف بديلاً يحميه من الخيانة وتحافظ على حقوقها وعلى رأي المثل المصري «حسنة قليلة تمنع بلاوي كثيرة» ولكن للأسف أن المادة التي كانت تمنح ١٠٪ لمن يبلغ عن تهرب ضريبي في هذا القانون الذي نناقشه قد الغيت وقد ناقشنا ذلك في حلقة سابقة ولا بأس أن القانون الجديد أبقى على ٥٪ حافز الإبلاغ عن التهرب في قانون المبيعات فقط بالإضافة إلى حوافز المحامين في هذه المادة. أما الفقرة «ب» فقد منحت رئيس المصلحة حق تقدير أتعاب الخاسرين للقضايا هذه المادة غريبة إذ أن هذا المحامي هو موظف رسمي بالمصلحة ويتم مكافأته لخسارته القضية وطبعاً سوف يعد كشفاً طويلاً عريضاً من أعلى مسئول بالمصلحة إلى المحامي المختص وسيقدر رئيس المصلحة نصيب كل واحد منهم بقدر جهده ومساهمته في هذه الخسارة ربما بمعنى اخسر ورأسك لك فأنت أيها الخاسر كالمنشار طالع آكل نازل آكل»..

* أما الفقرة ج فستحمل مصلحة الضرائب المصاريف القضائية الناتجة عن هذه الخسارة وهي واضحة ولا تحتاج إلى تعليق..

وتأتي الفقرة «د» التي تتحدث عن التواطؤ بين المحامي «الموظف» أو المدير المسئول عن القضية وبين المكلف التاجر وهذا التواطؤ يعني خيانة الأمانة ويعني السرقة ويعني عقوبة مغلظة كالفصل بعد السجن ليكون عبرة لغيره واستعادة حقوق الدولة من التاجر الذي اشترك في التواطؤ مع الموظف مع غرامات قاصمة للتاجر الذي يدمر أخلاق الموظفين ويستغل حاجتهم. لكن للأسف تم إضافة نص لائحي ركيك لا يسمن ولا يغني من جوع وكان جريمة الخيانة لا ترتقي إلى مستوى إدراجها في قانونهم الهزيل لا حول ولا قوة إلا بالله..

ومع ذلك فقد جاء النص في اللائحة هزيلاً كهزالة القانون إذ جدد العقوبة على المتواطىء أو الخائن بأن يحال إلى مجلس تأديبي أو إحالته إلى النيابة حسب الأحوال طبعاً إذا أراد رئيس المصلحة. المعروف أن الموظف يحال إلى مجلس تأديبي إذا كسر دولاباً أو مكتباً أو كرسياً متعمداً أو اعتدى على زميل له في مقر عمله أو سرق دباسة أو قل أدبه على إحدى زميلاته بأن تلفظ بألفاظ سيئة أو غير ذلك أما أن يحال إلى مجلس تأديبي بعد أن تم التأكد من تواطئه مع أحد التجار المتهربين من أجل أن تخسر خزينة الدولة مليارات أو مئات الملايين مقابل حصوله على حفنة من الريالات أو الدولارات فهذا نص لا يرضي الله ولا رسوله وفي المقابل يسجن ويغرم زميل له وبنص قانوني بجريمة دخول منشأة تجارية أو صناعية بدون تكليف رسمي أو خارج دوام الشركة مع أن الدخول خارج دوام الشركة مستحيل لأن الحارس سيقوم بالمهمة ويمنعه من الدخول إلا في حالة استدراج الموظف المسكين وتسهيل المهمة له بالدخول كما أشرنا في المادة السابقة وحتى لو كان هذا الموظف سيدخل إلى مفاعل ديمونة أو إلى البنتاجون أو حتى سيصل إلى موقع الزر النووي الروسي أو الصيني لا أعتقد أن القائمين على هذه المنشآت الاستراتيجية سيعاقبونه هذه العقوبة ولا يمكن أن تساوي جريمة هذا الموظف جريمة زميله المحامي أو المسئول عن قضية كلف بها من قبل المصلحة وثبت تواطؤه مع الطرف الآخر لخسارتها.

تجفيف منابع الفساد

هذا المصطلح سمعناه كثيراً حتى حفظناه عن ظهر قلب ولكن ما هو تعريف هذا المصطلح؟

– التعريف الأمثل لهذا المصطلح في تقديري هو ردم جميع روافد الفساد أو اقتلاعها لمنعها من التدفق المستمر إلى مستنقع الفساد..

أما فقهاء الفساد أنفسهم فيعرفون هذا المصطلح بأنه تنظيف منابع الفساد وحنفياته من العوالق التي علقت بها لسنوات وذلك بغرض إعادة تأهيلها لتزداد تدفقاً نحو مستنقع الفساد وهناك تعريفات فرعية مستقلة لكل جهة من الجهات.

لكن مصلحة الضرائب لها تعريف مستقل ومختلف عن كل التعاريف السابقة واللاحقة والماحقة فتجفيف منابع الفساد من وجهة نظرهم معناه تجفيف مصادر الدخل أو الرزق لكل من يناهض سياساتهم الإفسادية أو يتجرأ على التعرض لمصالحهم التي يعتبرونها مشروعة أو المساس بأي رمز من رموزهم الكبار خصوصاً إذا كانوا من كبار التجار الذين يدفعون باليورو والدولار. أما إذا صمم هؤلاء المناهضون على الاستمرار في مناهضتهم حتى آخر المشوار فسوف يسلطون عليهم الأفاكين والفجار ويفتحون عليهم الحديد والنار وقد يسلطون عليهم النخاس والسمسار بل قد يجعلونهم حبيبي الدار..

* حكاية تؤكد التعريف: بعد تعييني قبل ثلاث سنوات نائباً للمدير العام لشئون الدخل القنصلي الخارجي اعترضت على توزيع مكافأة الدخل القنصلي الخارجي حيث وجدت أن هناك مسئولين من خارج الإدارة العامة يدخلون ضمن هذا الكشف وهناك موظفين صغار يحرمون منها وهم عاملون عليها بحكم أنهم عاملون في أقسام وإدارات هذه الإدارة العامة فلم يتم الاستجابة وكانت هذه المكافأة تأتي من الخارجية بانتظام نهاية كل شهر وهي مستمرة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً بموجب قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، وخلال العام الثاني أي في عام ٢٠١٠م بدأت هذه المستحقات تتأخر وفجأة توقفت لمدة أربعة أشهر جمعت الموظفين الذين تضرروا كثيراً من هذا الوضع ورفعت مذكرة لرئيس المصلحة تحت توقيعي وتوقيع النائب الآخر وتوقيعات ٨٠٪ من الموظفين وطلبنا تغيير مندوبنا في وزارة الخارجية ليس بسبب تأخير هذه المكافأة فحسب بل لأنه يشغل هذا المنصب منذ ١٦ سنة علاوة على تقارير الجهاز المركزي التي توصي بتغييره دائماً لكن رئيس المصلحة لم يستجب وعادت المكافأة بعد حرمان المستحقين من ٤ أشهر، لكن الأمر تكرر في عام ٢٠١١م لمدة ثلاثة أشهر آخرها عندما تم تشكيل حكومة الوفاق وتم استدعاء المندوب الذي وصل إلى مكتب رئيس المصلحة وليس إلى الإدارة العامة المختصة واعترف أمامه بأن المستحقات السابقة لم يستحوذ عليها وحده بل إن هناك آخرين وأن هناك مبالغ كانت تصرف خارج الكشف الشهري المقدر بأربعة آلاف دولار وهو على استعداد لتقديم الأدلة وعندما وصلت إلى المصلحة أخبرني الموظفون والزملاء بما حدث من اعتراف أمام رئيس المصلحة من قبل المندوب فالتقيت بالمندوب بالصدفة بساحة المصلحة فأكد لي حكاية الاعتراف وأنه على استعداد لتقديم الأدلة لأنه لن يتحمل كامل المسئولية، رفعت الموضوع لرئيس المصلحة خطياً وطلبت منه إحالة الموضوع للتحقيق والتوجيه الفوري بصرف مستحقات الموظفين السابقة واللاحقة لكنه تجاهل الموضوع وأشر على المذكرة بعبارة «المكتب» فقط ولأنني أعطيت صورة للوكيل فقد تفاعل مع الموضوع ورفع المذكرة مرة أخرى لرئيس المصلحة ووجه الوكيل المساعد باتخاذ الإجراءات القانونية، لكن رئيس المصلحة ربما لم يرق له رفع الموضوع مرة أخرى عن طريق الوكيل فأصدر توجيهاً انفعالياً بقطع هذه المستحقات نهائياً وتوريدها إلى حساب التأمين الصحي وهي إلى اليوم مقطوعة طبعاً لم يتخذ إجراء آخر بالتحقيق حول المستحقات التي سلبت من مستحقات الموظفين ومحاسبة المندوب طبعاً لاعترافاته ومسئوليته ولم يوافق على تغيير المندوب والذي رفعنا قرار تغييره في اليوم التالي بعد ثبوت عملية الفساد وهذه المرة وقعوا معي جميع المستويات الإدارية من رئيس القسم حتى الوكيل.

إضاءة: لقد هدف الأستاذ رئيس المصلحة من هذا الإجراء غير المعقول إلى تحقيق عدة أغراض أهمها:

كان يخشى ردة فعل الوزير الجديد الأستاذ صخر الوجيه فأما أن يضع اسمه في أعلى الكشف على اعتبار أن ذلك سار منذ سنوات لكن هناك احتمال أن يرفض الوزير ذلك ويوجه بحذف اسمه واسم رئيس المصلحة وغيرهم ليتم توزيع المكافأة على العاملين عليها في إطار الإدارة العامة للضرائب والرسوم الأخرى فقط ولو تفادى هذا الأمر بحذف اسم الوزير لإغلاق نافذة الاحتمال السابق هناك احتمال أن يصل الخبر إلى الوزير الجديد فيعتبر ذلك عقوبة عليه من رئيس المصلحة لتعيينه أو أنه سيتهمه بإخفاء معلومات عنه لذلك قرر مصادرتها لتجفيف مصادر الرزق القانونية على الموظفين المحتاجين لها وبالنسبة له ماذا يعني حرمانه من مبلغ ٥٠٠ دولار شهرياً علاوة على مبلغ مجهول خارج الكشف كما اعترف المندوب هو يعلم أن اسمه يظهر في عشرات الكشوفات على مدار الشهر والأسبوع واليوم. لتوجيه رسالة واضحة وصريحة لكل من تسول له نفسه التعرض للفاسدين صغاراً كانوا أم كباراً..

فما رأي الأخ وزير المالية ؟

أخيراً للقراء الكرام لا تعتقدوا أن قضية الفساد هذه من العيار الثقيل فهي ليست إلا كأصغر قطعة خيار أو بصل في صحن مقبلات لوليمة فساد هائلة وعظيمة لو أصلح حالها لسدت رمق اليمنيين جميعاً..

لقد أسمعت إذ ناديت حيا

ولكن لا حياة لمن تنادي

● رئيس المنتدى الوطني لمكافحة الفساد
عضو ائتلاف القيادات الإدارية والدبلوماسية بساحة التغيير
نائب مدير عام الضرائب والرسوم بمصلحة الضرائب

دعوة إلى تنمية الصادرات غير النفطية وتوسيع قاعدة الصادرات

■ خاص / الثورة

شدد خبراء اقتصاد على أهمية تنويع الصادرات غير النفطية وتوسيع قاعدة التصدير ما يتطلب تشجيع وتنمية القدرات التنافسية في الاقتصاد وخاصة السلع القابلة للتبادل التجاري.

وأكدوا أن الصادرات غير النفطية لا زالت تمثل نسبة ضئيلة في هيكلة الصادرات لبلادنا لا تتعدى ٦٪ بينما تمثل الصادرات النفطية ما بين ٩٠ و٩٥٪ وبالتالي فإن هيكل الصادرات يعكس خللاً في نسبة الصادرات.

وأشاروا إلى أن هناك مجموعة من الاعتبارات والعوامل الرئيسية لتنمية هذه الصادرات وأبرزها دراسة الأسواق المحتملة للتصدير ونوعية السلع التي تتطلبها هذه الأسواق، ومن أهم تلك الأسواق التي يتم دراستها واتجاهات الطلب على المنتجات اليمنية فيها الأسواق الخليجية بصورة عامة والسعودية بشكل خاص، أيضاً دراسة الطلب على المنتجات اليمنية في الأسواق الأفريقية حيث تمثل امتداداً كبيراً للأسواق المحلية حيث توجد الجاليات اليمنية في اغلب الدول الأفريقية فضلاً عن أن هذه الأسواق تتسم بالقرب الجغرافي لليمن والتي تجعل تكاليف النقل منخفضة وكذلك التأمين والتصدير إجمالاً وكذلك بقية الأسواق الآسيوية والأوروبية بشكل عام.

ودعوا الى العمل على تشجيع الصادرات اليمنية من خلال توفير مصادر التمويل وأقترحوا في هذا الإطار وجود أو تأسيس بنك خاص بدعم الصادرات باعتبار التصدير قضية إستراتيجية تعزز النمو الاقتصادي وتحسن من القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحسين مستوى الدخل القومي من النقد الأجنبي، وفي هذا المجال توجد في كثير من الدول التي تبنت هذا التوجه بنوك سميت بنوك التجارة الخارجية حيث انحصرت مهمتها الأولى في تنمية الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية سواء كانت الإقليمية أو الدولية.

كما نبهوا الى الاهتمام من قبل المصدرين والمنتجين اليمنيين بمعايير الجودة والمواصفات والمقاييس سواء تمثلت الجودة في السلعة ذاتها أو شروط ومتطلبات التسويق من ناحيتي التغليف والتخزين وغيرها والتفكير للتصدير وعلى وجه الخصوص السلع الصناعية التي تستخدم المواد الخام من المصادر المحلية.

وقالوا أن العمل بالعوامل سالفة الذكر يمكننا من أن نطور وننمي من قدراتنا التنافسية لصادراتنا غير النفطية كون الاعتماد على الصادرات النفطية لوحدها يشكل مخاطرة كبيرة على الاقتصاد الوطني في حال تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وعلى الرغم من ذلك فإن محدودية الصادرات غير النفطية قد أضعفت من تأثير نموها على إجمالي الصادرات الأمر الذي يعني استمرار هيمنة الصادرات النفطية وبقاءها عاملا حاسما في نمو إجمالي الصادرات اليمنية الأمر الذي يؤكد إن تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات مرهون بتحسن أسعار النفط العالمية.